

بيان لجنة السياسة النقدية

١٤ فبراير ٢٠١٩

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٤ فبراير ٢٠١٩ خفض كل من سعر عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل الي ١٥,٧٥٪ و ١٦,٧٥٪ و ١٦,٢٥٪ على الترتيب. كما تم خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل الي ١٦,٢٥٪.

ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام والأساسي في يناير ٢٠١٩ نتيجة تأثير فترة الأساس الي ١٢,٧٪ و ٨,٦٪، على الترتيب. وذلك بعدما انخفض المعدل السنوي للتضخم العام الي ١٢,٠٪ في ديسمبر ٢٠١٨ نتيجة تلاشي صدمات العرض المؤقتة لبعض الخضروات الطازجة. وبالتالي، فقد حقق البنك المركزي معدل التضخم المستهدف للربع الرابع لعام ٢٠١٨ وهو ١٣٪ (±٣٪)، والذي قام بالإعلان عنه في مايو ٢٠١٧ للمرة الأولى في تاريخه.

وارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل طفيف الي ٥,٥٪ خلال الربع الرابع لعام ٢٠١٨ من ٥,٣٪ خلال الربع الثالث لعام ٢٠١٨. وفي ذات الوقت، انخفض معدل البطالة الي ٨,٩٪ من ١٠٪ ليسجل ادني معدل له منذ ديسمبر ٢٠١٠. وتشير البيانات الأولية للربع الثالث لعام ٢٠١٨ إلى استمرار احتواء الطلب المحلي الخاص ودعم صافي الصادرات للنشاط الاقتصادي.

وقد تباطأت وتيرة كل من نمو الاقتصاد العالمي والتقييد في الأوضاع المالية العالمية، بينما استمر تأثير التوترات التجارية على آفاق الاقتصاد العالمي. ومازالت أسعار البترول العالمية عرضة للقلبات بسبب عوامل محتملة من جانب العرض، على الرغم من استقرارها مؤخراً.

وتستهدف وزارة المالية تحقيق فائض أولى يبلغ ٢,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، مقارنة بفائض مبدئي بلغ ٠,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي السابق، والحفاظ على ذلك الفائض في الأعوام التالية.

وفي ضوء ما تقدم، ونتيجة لاحتواء الضغوط التضخمية، قررت لجنة السياسة النقدية خفض أسعار العائد الأساسية لدي البنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس. ويتسق ذلك القرار مع تحقيق معدل تضخم ٩٪ (±٣٪) خلال الربع الرابع لعام ٢٠٢٠ واستقرار الأسعار على المدى المتوسط.

وسوف تستمر لجنة السياسة النقدية في متابعة التطورات الاقتصادية عن كثب، ولن تتردد في تعديل سياساتها للحفاظ على الاستقرار النقدي.

قطاع السياسة النقدية

تليفون: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg